S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26329
19 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة اليكم من سعادة السيد رادوبيه كونتيتش، رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وسأكون ممتنا إذا عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دراغومير ديوكيتش
القائم بالأعمال المؤقت

190893

190893 190893 93-45679

مرفق

لقد أصبح الآن واضحا، حتى بالنسبة لعامة المجتمع الدولي، أن قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات على بلدنا جاء نتيجة لتقييم خاطئ بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي الطرف المعتدي في الحرب الأهلية الدائرة في البوسنة والهرسك.

وقد أثبتت التطورات أن هذه الادعاءات مجافية للعقل، ودحضت ذات الأساس الذي تقوم عليه هذه القرارات. ولقد ثبتت صحة ما فتئت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤكده منذ البداية، وهو أن حربا أهلية دينية إثنية تدور رحاها في البوسنة والهرسك. وقد تأكد ذلك أيضا في البيانات اللاحقة التي أدلى بها العديد من زعماء العالم والشخصيات السياسية الهامة، بما في ذلك الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة، والرؤساء المشاركون الذين تعاقبوا على المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، اللورد أوين، والسيد ستولتنبرغ، والسيد فانس، واللورد كارينغتون، والرئيس الفرنسي ميتيران، والقادة الروس وغيرهم.

إن حقيقة قيام حرب أهلية إثنية دينية في البوسنة والهرسك لهي على وجه التحديد السبب وراء دعوة الأطراف المتحاربة الثلاثة الى التفاوض وإنهاء الحرب المدنية في إطار مؤتمر جنيف. ومن المأمول فيه أن تقوم هذه الأطراف، بوصفها فئات مشتركة اشتراكا مباشرا وعلى قدم المساواة، ليس فقط بإنهاء النزاع، ولكن أيضا بالتوصل الى اتفاق بين الشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك حول مستقبل البلد.

ومنذ اندلاع النزاع، وبغض النظر عن الاتهامات التي لا أساس لها فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أسهمت بصورة مستمرة في الجهود المبذولة من أجل إنهاء الحرب. ومما يدعو للأسف أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تتمكن من وقف الحرب، بل إن ذلك هو الأمر الذي لم يتمكن المجتمع الدولي ومجلس الأمن من القيام به حتى الآن.

وفي الوقت ذاته، فإننا نود أن نشير الى الاسهام الإيجابي والبناء ليوغوسلافيا والذي اعترف به وأقره ليس فقط الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي ليوغوسلافيا السابقة ولكن أيضا المجتمع الدولي. وغني عن القول إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تهتم اهتماما شديدا بالقيام في أقرب وقت ممكن بتحقيق السلم والتوصل الى حل عادل يقوم على اتفاق الشعوب الثلاثة التي تتألف منها البوسنة والهرسك، وغني عن القول أيضا أنها تبذل قصارى جهدها لبلوغ هذه الغاية.

وانطلاقا من الحقائق القائلة بأن الجزاءات متحيزة ولا مبرر لها، وإننا قد أوفينا بجميع المتطلبات المفروضة علينا، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقدمت بطلبات الى مجلس الأمن في مناسبات عديدة لرفع هذه الجزاءات. وقد وجهت آخر هذه الطلبات الرسمية في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ الى رئيسة مجلس الأمن سعادة السيدة م. ك. أولبرايت.

ورغم الطلبات الرسمية التي وجهتها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الى مجلس الأمن، فإنها لم تتلق بعد أي رد، كما أنه لم يتخذ أي إجراء نحو رفع الجزاءات. وفي الوقت ذاته، وخارج سياق القرارات المتخذة، وعلى نحو يتعارض مع قواعد وإجراءات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة، تحاول بعض الفئات السياسية بصورة متزايدة فرض مطالب إضافية يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الامتثال لها من أجل رفع الجزاءات. وقد صيغ طلب من هذا النوع في "خطة العمل المشتركة"، وهي وثيقة تم اعتمادها في ٢٢ أيار/مايو من هذا العام في اجتماع عقدته الدول الخمس في واشنطن. وهناك أيضا مثال مشابه لذلك في البيان الذي أدلى به الناطق الرسمي لوزارة خارجية الولايات المتحدة، السيد ماك - كاري، في ٩ آب/أغسطس من هذا العام، حيث قال إن الهدف من الجزاءات لا يتمثل فقط في قبول الصرب بحل سياسي ولكن هناك أيضا "شروطا أخرى"، "تجعل من الصعب تصور رفع هذه الجزاءات أو تخفيفها في المستقبل القريب لا لسبب سوى التوصل الى اتفاق بشأن البوسنة والهرسك." وإننا لنتساءل، يا سيادة الأمين العام، عما يعنيه هذا التصريح.

وليس من شأن المثالين المذكورين أعلاه وما يتخذ من خطوات على شاكلتهما الإفضاء، الى حل بناء للمشكلة، وليس الهدف منها سوى انتحال الحقوق المقصورة على مجلس الأمن وتطبيق قراراته بطريقة متحيزة من أجل خدمة مصالح بلدان معينة. وإن أعمالا كتلك إنما تستدعي الرد الرسمي عليها من جانبكم من أجل منع هذه الممارسات التي تتخطى وتتجاهل مجلس الأمن.

وإننا نود أن نطلب اليكم، بوصفكم أقدر الناس على القيام بذلك، أن تحددوا، على وجه الدقة، ما هي الالتزامات التي لم تف بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بموجب قراري مجلس الأمن ٧٥٢ (١٩٩٢) و ٧٥٧ (١٩٩٢).

وهل لنا أن نوجه الانتباه بوجه خاص الى ما تتسم به مواصلة الاصرار على تطبيق قرار مجلس الأمن ٨٢٠ (١٩٩٣) من مجافاة للمنطق في ضوء أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد امتثلت للطلبات الواردة فيه قبل الموعد النهائي المحدد، وأن محتوياته قد تجاوزتها تماما تطورات الأحداث في أزمة البوسنة والهرسك. وإننا نأمل منكم أن تنقلوا هذا الانطباع الى مجلس الأمن وأن تقترحوا رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استنادا الى هذا القرار عقب اتخاذ إجراء سريع في هذا الشأن.

وكما ورد في طلبنا المقدم الى مجلس الأمن، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترى أنها امتثلت لجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب هذه القرارات، وإننا على اقتناع بأنكم ستتوصلون الى نفس النتيجة لدى إجراء تحليل دقيق لكل ما قمنا به. ولذلك فإننا نطلب منكم، بصفتكم الأمين العام للأمم المتحدة، الشروع في اتخاذ الإجراءات الرسمية مع مجلس الأمن من أجل رفع الجزاءات الجائرة والتي لا مبرر لها المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

- - - - -